

دعائم الاستقرار في التشريع القرآني

الشيخ محمد المدني (*)

"الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا. قِيمًا" (الكهف: 1)
"اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانًى تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى تَذَكُّرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ." (الزمر: 23)

"إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُنَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَضِلُّونَ الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا. وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا." (الإسراء: 9-10)

".. كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ." (هود: 1)

"اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ..." (الأعراف: 3)

آيات من كتاب الله - تصف كتاب الله ، ومن واجبنا أن نتدبرها ، وأن نستصحبها دائماً في تفكيرنا ، وأن نعطل ما ترمى إليه من التوجيه وأن نعترف للنواحي التي يجب أن نتوجه إليها في دراسة هذا الكتاب المبين : " أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا " (محمد: 24) ، " أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كُنَّ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا " (النساء: 82) .

الموضوع الذي أريد أن أتحدث فيه هنا هو : (دعائم الاستقرار في التشريع القرآني) .

ومن طبيعة الإنسان أنه يكره التقليد وينفر من التكليف ، يجب أن يكون منطقاً بفعل ما يشاء ، وليس هناك قيد على حريته ؛ ذلك بأن الإنسان من بين

(*) عبد كلية الشريعة الإسلامية بالأزهر الشريف.

أنواع الحيوان ، ذو اعتداد بفهمه وتفكيره ، وسلطانه العقلى ، وحرية الشخصية ، فهو دائماً يتساءل : هل الذين قيدوه كانوا منصفين عادلين فى تقييدهم ، أو كانوا غير مقتصدين ، وكانوا مسرفين ؟ ثلاثة أسئلة يوجهها الإنسان دائماً إلى نفسه قبل أن يقبل التقيد بأى قيد من القيود ، السؤال الأول : لماذا أتقيد؟ والأصل أن يكون الإنسان منطلقاً حراً ؟ السؤال الثانى : من هو صاحب الحق فى تقييدى ؟ هل له هذه السلطة ؟ وهل هى سلطة شرعية لها الحق فى أن تملى على هذا التقيد ، وهذا التكليف ، وهذا القانون ؟ السؤال الثالث : إذا قبلت مبدأ التقيد ؟ وكانت السلطة التى قيدتنى سلطة معترفاً بها عندى ، فهل هذه السلطة قد قيدتنى باتصاف ، أو فى شطط وإسراف؟

فإذا استطاع الإنسان أن يجيب على هذه الأسئلة الثلاثة إجابات مقبولة ، صادرة عن نفسه أو يسمعها من غيره فيقتنع بها ، فإنه حينئذ يقبل مبدأ التقيد ، ويطيع أوامره ، ويخضع لسلطان الذى قيده ، فلا يحاول أن يتفكك فى الخفاء أو فى العلن عن هذا الذى تقيد به ، بل يحبه ، ويستريح إليه ، ويصبح أمراً مألوفاً فى نفسه ، يدافع عنه ، وإذا جئت فى يوم من الأيام لتحوله عنه ، أو تغيره ثار ، فيعد أن كان يثور على التقيد ، أصبح يثور على من يريد أن ينزع عنه قيده . وما ذلك إلا لأنه اقتنع فى نفسه ، واستراح إلى هذه الإجابات عن الأسئلة الثلاثة . ولذلك تحتاج القوانين والتكليف لكى تستقر وتثبت إلى دعائم ثلاث تستقر عليها وتثبت بها . هذه الدعائم الثلاثة هى :

الدعامة الأولى :

يجب أن يشعر المكلفون بأنهم فى حاجة إلى التقيد بقيد معين فى الجانب المعين قبل أن يأتى التشريع والتكليف . أو بعبارة أخرى ، لا يحسن أن يجيء التقيد والتكليف إلا بعد أن يكون هناك إحساس عام ، وشعور من المجتمع بالحاجة إلى هذا التقيد ، وبالحاجة إلى هذا القانون .

الدعامة الثانية :

أنه يجب أن يكون التقييد صادراً من سلطة شرعية ، صادراً ممن يحق له أن يشرع ، وأن يلزم الناس ويكلفهم .

الدعامة الثالثة :

أن التكليف يجب أن يكون على قدر الحاجة ، لا شطط فيه ولا إسراف . فإذا توافرت هذه الدعائم في تشريع ما ، فإنه يكون تشريعاً ثابتاً على أسس سليمة ، أما إذا لم تتوافر فإن التشريع يبقى دائماً متزلزلاً مترعزعا ، ويحتاج الإنسان إلى أن يستعمل دهاءه في فرص متعددة لكي يتخلص من هذا التقييد وهذا القانون .

والقرآن الكريم قد جاء جميع تشريعه ، وجاءت جميع قوانينه مستندة على هذه الدعائم الثلاث ، فلننظر إلى الدعامة الأولى مثلاً :

وهي أنه لا يصح أن يأتي التشريع إلا بعد أن تكون النفوس قد استعدت وتهيبات لتقبله ، وبعد أن يكون هناك إحساس وشعور عام من المجتمع بأنه لا بد من التقييد بهذا التشريع - نرى في الإسلام مظهراً لذلك : فكلنا نعرف أن الإسلام مكث ثلاث عشرة سنة في مكة . وأنه في هذه الفترة التي هي أكبر الفترتين - حيث لم تمكث الدعوة في المدينة سوى عشرة أعوام ، بينما مكثت في مكة ثلاثة عشرة سنة ، هذه الفترة التي هي أكبر الفترتين ، والتي قضاها الإسلام في مكة لم يصدر فيها تشريع تفصيلي مطلقاً ، وإنما كان الحديث في القرآن الكريم عن المبادئ العليا في التوحيد ، وإفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة ، وأنه لا يصح للإنسان ، ولا يليق بعقله ، ولا بفكره وكرامته ، أن يعبد الأوثان والأحجار .

وكان حديث القرآن أيضاً عن أمهات الفضائل والأخلاق الرفيعة التي يريد الإسلام أن يقيم عليها صرح الجماعات . فالإسلام في هذه الفترة ، أو التشريع القرآني لم ينزل في مكة تشريعاً تفصيلياً . وإنما كان ينظر إلى المبادئ العليا

فقط، لأنه يريد أن يخلّي الناس أولاً من الوثنية ومن الشرك ، وأن يمهّد قلوبهم للإيمان ، وأن يكون منهم دولة متقبلة ، ثم بعد ذلك يأتى تشريعه لهذه الدولة ولهذه الأمة .

ولو أنه فى هذا الطور جاء تشريعاً تفصيلياً ، لما كان العرب يتقبلونه بسهولة ، لأنهم لم يكونوا يحسون بحاجتهم إلى تشريع .

كيف يقال لقوم من الوثنيين ، يستحبون الحرب والقتل وسفك الدماء وسلب الأموال ، : إن هناك تشريعاً يلزمكم الله به ؟ يجب عليك أن تعرفهم أولاً بالله وأنهم مدينون لله بالخلق والإيجاد . وأنهم كذلك مدينون له بالتشريع والتهذيب ، قبل أن تأتى بنفس التشريع .

ثم لما انتقل الإسلام من مكة إلى المدينة نجد أنه لم يكن يرتجل التشريعات ارتجالاً ولم يأت بقانون كامل فى جميع النواحي الاجتماعية والدينية والعبادية وقال لهم : دونكم هذا مجلد كامل فيه جميع القوانين التى يكلفكم الله بها! ولو شاء الله لفعل ، ولأتى لهم بكل القوانين دفعة واحدة . ولكنه لم يفعل ذلك، وإنما كان يتدرج فى التشريع شيئاً بعد شئ .

انظروا مثلاً إلى تشريع الخمر ، وتشريع الربا . أضربهما مثلين لكم : إن الله سبحانه وتعالى لم يحرم الخمر طرفة . لم يحرمها بجرة قلم . وإنما حرم للخمر على أربع مراحل :

أولاً : القرآن المكي ، أشار إشارة عن طريق التلويح ليس فيها أى شئ من التصريح إلى حرمة الخمر أو خبث الخمر ، حيث يقول تعالى فى سورة النحل للمكية : " وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسِئاً ... " (النحل : 67) فجاء بأمرين : أولاً : السكر الذى يتخذ من النخيل والأعناب ، ولم يصفه بوصف ، وتركه ، ثم قال : ورزقاً حسناً يريد المشروبات التى لم تصل إلى درجة التخمير وتغييب العقل ، فقد وصف الأخير بأنه رزق حسن . ولم يصف الأول بأنه رزق حسن ، والعطف كما يقولون يقتضى المغاليرة . فدل هذا بالتلويح على أن الخمر ليست من الرزق الحسن .

فكانت هذه هو أولى المراحل التي أراد بها الإسلام أن يمهّد الأذهان لتحريم الخمر، ثم نزل في المرحلة الثانية قوله تعالى : " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَتَاعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا " (البقرة : 219) وقوله تعالى : " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ " يدل على أن المجتمع كان يتساعل عن هذين ، وأن هذا كان يشغل المجتمع إلى درجة أنهم كانوا يسألون فيه أسئلة متعددة ، ويوجهون استفتاءات كثيرة للرسول في شأن الخمر والميسر. وهذا هو الذي ذكروه فعلاً في أسباب النزول حيث قالوا : إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : اللهم بين لنا حكمك في الخمر بيتاً شافياً - فقال الله تعالى : " قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَتَاعٌ لِلنَّاسِ " ، فذكر الإثم الكبير ، وذكر المتاع ، ثم قال : " وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا " ، والعلاء يعرفون أن ما كان إثمه أكبر من نفعه فهو غير مستساغ، ولا يمكن أن تبيحه الشريعة ولكنه على هذا لم يصرح بحرمة وإما اكتفى بهذا القدر ، فكان تمهيداً ثانياً للتمهيد الأول الذي سبق أن ذكرناه ، ثم جاءت المرحلة الثالثة - وهي قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ " (النساء: 43) ، فكان هناك تحريم بهذه الآية للخمر والمسكر ، ولكنه تحريم جزئى ، لأنه تحريم للخمر فى حالة الصلاة وحالة العزم على الصلاة ، وترك لما وراء ذلك دون النص عليه بتمريم أو بغيره . فكانت هذه مرحلة ثالثة مهتد الأذهان أيضاً ، ثم جاءت المرحلة الرابعة والأخيرة، وهي قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " (المائدة: 90) ، فكان هذا تحريماً قاطعاً نهائياً ، فانظروا كيف تأتى القرآن الكريم إلى تحريم الخمر التي كانت تخالط عقولهم وأرواحهم ، وكانت حبيبة إليهم ، حتى لقد ذكروا أن الأعشى الشاعر المشهور ، ذهب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فركب ناقته ، فسأله بعض الناس : إلى أين يا أبا بصير ؟ قال : إني ذاهب إلى محمد لأسلم ، قالوا له إنه يأمر بكذا فقال: نعم أنا أأمر بأمره ، إنه ينهى عن كذا، فقال نعم أنا ألتهى بنهيه ، حتى قالوا له كثيراً وكثيراً ، ثم قالوا له : إنه يا

لها بصير ينهى عن الخمر ، فقال أما هذه فلا . ثم قال سارجع وأمكت إلى العام المقبل ، ثم أعود إلى محمد بعد أن أكون شبع ورويت نفسى من الخمر فيقال : إته وقع بعد ذلك من فوق نالته فدى عنقه فمات! فهذا رجل قد تغفل حب الخمر فى نفسه ، وهو مثل لجميع العرب . لهذا المعنى لم ير الإسلام أن ينتزع الناس من بين أحضان الخمر نفعة واحدة ، وإنما تدرج لها وتأتى لها هذا التأتى .

وهذه العملية نفسها حدثت فيما يتعلق بالربا . فالربا كان معروفاً مشهوراً عند أهل الجاهلية ، وكان المجتمع العربى يعرف أن الربا من قديم ، فهل باتى الإسلام وينتزع من بين أحضان الربا بجرة قلم ، ويحرم عليه الربا مفاجأة؟ كلا ، ولكنه أيضاً حرم الربا على مراحل أربع . كما فعل فى الخمر ، ومن العجيب أنك ترى أن ما حدث فى تحريم الربا هو نفس الذى حدث فى تحريم الخمر ، أربع مراحل : مرحلة منها فى الخمر وفى الربا فى مكة ، وثلاث مراحل أخرى فى المدينة وهناك تشابه تام ، وأنا أقص عليكم القصة : أولاً: قال الله سبحانه وتعالى فى سورة الروم المكية : " وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا تَبْرِيؤُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيؤُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْطَعِفُونَ " (الروم: 39) . هذه الآية مكية ، كل ما فعلته أنها قررت خيراً من الأخبار وهو أن الله لا يربى الربا ، وأنه لا يزيده ولا يبارك فيه ، ولكنها على ذلك لم تتعرض لتحريمه ولم تفصح عن هذا التحريم إصباحاً ، وهذا يشابه الآية الأولى التى نزلت فى الخمر " تَتَخَذُونَ مِنْهُ مَسْكراً وَرِزْقاً حَسَناً " (النحل: 67) حيث وصف الرزق الآخر بأنه حسن ، ولم يصف الخمر بأنها رزق حسن ، فكان ذلك تلويحاً .

الآية الثانية فيما يتعلق بالربا: هى ما ذكره الله تعالى فى سورة النساء : " فَبُظْلَمَ مَنْ الَّذِينَ هَانُوا حَرِمَتَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدْقِهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيراً . وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْهَاطِلِ " (النساء: 160-161) .

إته لم يذكر شيئاً إلا قصة عن بنى إسرائيل ، ويبين أنه غير راض عما كان يفعله بنو إسرائيل من أنهم كانوا يأخذون الربا وقد نهوا عنه ، ولكنه لم يصرح بنهى المسلمين ، وينهى العرب عن الربا ، كما قرر هذا الحكم فيما يتعلق

باليهود وبنى إسرائيل ، إلا أن هذا يضع فى العقول فكرة تراود النفوس وهى أن الله سيحرم الربا فى يوم ما ، وهذا يعد أيضاً مرحلة ثانية ، فهو شبيهة بالمرحلة الثانية فى الخمر ، وهى مرحلة " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ " إلى آخره .

أما المرحلة الثالثة فى تحريم الربا فهى أيضاً مرحلة شبيهة بالمرحلة الثالثة فى تحريم الخمر حيث يقول الله سبحانه وتعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً " (آل عمران: 130) ، فهى عن أكل الربا أضْعَافًا مضاعفة ، فكان ذلك تحريماً جزئياً للربا ، إذ حرم بعض الصور ، وسكت عن بعض الصور فلم يتعرض لها بتحريم ولا بتحليل ، وذلك شبيهة بالمرحلة الثالثة فى الخمر ، حيث كان تحريم الخمر تحريماً جزئياً ، إذ يقول : " لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى " (النساء: 43) . بعد ذلك جاءت المرحلة الرابعة فى تحريم الربا ، وكانت آخر ما نزل فى شأن الربا ، بل كانت آخر ما نزل من القرآن كما يحدثنا الرواة وأصحاب النزول وهى قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَتَرَوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَقْعُوا فَلْتَنُؤُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُغُوسٌ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ " (البقرة: 278-279) .

وبذلك جاءت المرحلة الأخيرة قاطعة محرمة لقليل الربا وكثيره . وجاءت أيضاً شبيهة بالمرحلة الرابعة فى تحريم الخمر حتى فى الأسلوب . الأولى تذكر أشياء كثيرة فى جانب التحريم : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَلَجَنَّا بِهِ لَكُمْ لَعْنَةً تَفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُّنتَهُونَ " (المائدة: 90-91) .

بيان مفصل قوى شبيهة بما جاء فى آية الربا الأخيرة : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَتَرَوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَقْعُوا فَلْتَنُؤُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُغُوسٌ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ " (البقرة: 278-279) إلى أن يقول : " وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ " (البقرة: 281) . مما يدل على أنه يريد بالأسلوب الأخير أن يقطع الأمر ، وإن

يجعل التحريم فيه واضحاً لا لبس فيه ، فلذلك أتى بأسلوب واضح قوى مؤثر لينزع من المجتمع هذه العادة المستأصلة بعد أن هيأهم لتقبل التشريع فيها فى مراحل ثلاث سابقة على هذه المرحلة الأخيرة .

بهذا يتبين لكم صدق ما قلناه : من أن القرآن الكريم لم يكن يأتى بتشريعات مرتجلة ، ولم يكن يأتى بالأمر دفعة واحدة . وإنما كان يلاحظ العوامل النفسية التى تسود المجتمع ، ويريد أن يتدرج بالمجتمع : يقره أولاً من أهدافه ، ومن مثله ، ومن تشريعاته . وبعد ذلك يأتى له بالتشريع فى آخر المراحل .

مظهر آخر من المظاهر التى تدل على ذلك : وهو أن القرآن الكريم لا يكاد يأتى بتشريع من التشريعات إلا مطلاً بالأسباب الباعثة عليه ، أو بالحكم التى ترجى منه ، لأنه لا يريد أن يفرض قانوناً على الناس ويقول لهم : خذوا هذا القانون فاجعلوه أساس حياتكم ، ولكنه يريد أن يقنعهم ، يريد أن يدخل فى نفوسهم الطمأنينة ، ويجعلهم يتقبلون هذا القانون برضا ويقبول حسن . لذلك دائماً يقرن تشريعاته بالتعليلات : يقول الله سبحانه وتعالى : " وَيَسْمَأُتُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ " (البقرة: 222). هذا بيان لوجه التحريم وهو أنه لاذى تقشعر منه النفوس ، وأنه يصيب الأجسام بالضرر . ويقول الله سبحانه وتعالى حينما يحرم على الناس أن يخاطبوا زوجات النبى إلا من وراء حجاب يقول : " ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ " (الأحزاب: 53) . فهو إذن لا يريد أن يقول : حرمت عليكم هذا فاتمروا بأمرى ، وانتهوا عما نهيت ، وأنا الإله ، ومن حقى أن أشرع بقوتى وسلطانى وجبروتى ، لكنه يقول لطة كذا شرعت ، ولسبب كذا حكمت ، فهذا هو للتطويل الذى يذكره الله سبحانه وتعالى فى كل التشريعات ، أو فى أغلب التشريعات . ويقول ابن القيم فى بعض كتبه : " لو كانت التشريعات التى عللت بطة عشرأ ، أو مائة ، أو مائتين ، لسردناها ، ولكنها تعد بالمئات فى جانب التشريع ، وفى جانب الأخبار ، وفى جانب العقائد ، فنحن لا نستطيع أن نذكرها فى هذا الكتاب " وأتمتعن أن

ابن القيم رجل يبحث ويليد ويبين ، ومع ذلك استكثر لكثرة التشريعات المطلوبة .
 انظروا مثلاً إلى قوله تعالى : " وَلَا تَتَّخِجُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ
 خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا تُعْجِبْكُمْ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَنَ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ
 مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَا تُعْجِبْكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ
 بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ " (البقرة: 221).

حكم جاءت به الشريعة الإسلامية ، وجاء به القرآن : لا يجوز لمشركة
 أن تتزوج مسلماً ، ولا يجوز لمسلم أن يتزوج مشركة ، ولا يصح للمسلمة أن
 تتزوج بمشرك . هذا حكم قد يكون فيه شيء يلتفت إليه العرب : قوم كانوا
 يعيشون فيما يشبه أن يكون أسرة واحدة ، وفي قبائل متعارفة متقاربة ، كلهم
 من قريش أو من تيم أو من تميم ، أو ما إلى ذلك . فما المانع من أن أتزوج
 المرأة الفلانية ، هل المانع مجرد أنها مشركة ؟ أليست هذه من قبيلتي ؟ أليست
 هذه ابنة عمي أو ابنة خالي أو ما إلى ذلك ؟ إن هذا أمر قد يشق عليهم ، ولابد
 فيه من إقناعهم ، فقال لهم " وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا تُعْجِبْكُمْ " ، مبداً
 أن الإيمان بذاته هو شيء أعظم وأجل وأكبر من أن يترك لسبب عارض من
 أسباب الدنيا ، والقوم مؤمنون ، الإيمان عندهم له نعمة وله نزعة في قلوبهم ،
 ثم يقول لهم : " أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ " . يعنى أن الرجل حين يتزوج بمشركة
 سوف يكون في أحضان امرأة تدعو إلى النار بشركتها وبوثبيتها ، وسوف تكون
 نريته من هذه المرأة معرضة لخطر الفتنة ، ولخطر الدخول في النار : " وَاللَّهُ
 يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ " . فإذا كان هناك إيمان ، وهناك حب لله ، وهناك
 رضوخ لله ، فيجب أن تعلموا أن هذا التحريم له سر ، وليس تحريماً مرتجلاً ،
 وليس على سبيل التحكم ، وإنما هو على سبيل النظر في مصلحتكم والنظر في
 المثل العليا التي يجب أن تتلذثوا إليها . هذا يشبه ما نسميه في عصرنا الحاضر
 بالمشكلات الإيضاحية التي تصاحب القوانين دائماً ، والفلسفة القانونية الأخيرة
 في العصر الحديث لا تكاد تخرج قانوناً إلا ويصحب هذا القانون ما يسمونه
 بالمشكلة الإيضاحية ، التي تبين السر في تشريع هذا القانون ، والفوائد التي

محققها هذا التشريع ، وما يحصل للناس من نفع بواسطة هذا القانون ، فهذا المعنى الذى التفت إليه الناس أخيراً فى عصور التقدم القانونى ، قد التفت إليه التشريع القرأنى منذ عشرات القرون .

لا أطيل عليكم فى بيان مظاهر هذه الدعائم ، ولكن أنتقل إلى نقطة أخرى معتقداً أنكم ستلاحظون فى كل آية فيها تشريع ، فتجدون أنها مقترنة بتعليل على أسلوب ما ، وهذا يفتح أمامكم مجالات كثيرة للنظر فى هذا الجانب .

الدعامة الثانية :

هذه الدعامة الثانية هى : قد يقبل الإنسان أن يتقيد لأنه يعتقد أن مصلحته فى قبول مبدأ التقيد . لكن يبقى أن يعرف : من الذى يقيده ؟ هل هناك سلطة لها هذا السلطان ؟ هل هناك شخص له الحق فى أن يقيده ؟ هذا المعنى دافعاً عند الناس ، لأنه ليس من كل إنسان تتقبل التقيد ، بل إذا اعتقدت أن هذا الإنسان له حق أن يقيدك ، وله الحق فى أن يشرع لك ، فإليك تراه سلطة مشروعة ، وعندئذ تتقبل منه التقيد . والقرآن لاحظ هذا المعنى ، فى كثير من المواضع ، فالقرآن الكريم يذكر أن الحكم لله : " إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ " (الأنعام: 57)، وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا " ويقول : " قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ " (الأنعام: 151) وهو يأتى أن يجعل التشريع والحكم لأحد إلا لله ، حتى الأنبياء يعطيهم الحكم باسمه " أَتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا " . فهو لا يمكن مطلقاً أن يسمح بتشريع إلا لله ، ومن يأخذه فعن الله سبحانه وتعالى وعن الأنبياء والرسل ، وهنا نستطيع أن نتساءل : لم نراهم إذن يقولون إن الأمة هى مصدر السلطات ؟ من أين جاء هذا القول مادام المصدر الأول هو الله ؟ الواقع أن الله سبحانه وتعالى يقول فى كتابه العزيز : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْبِئِ الْأَمْرَ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا " (النساء: 59). فالسلطة الأولى عبر عنها القرآن بقوله

" وَأَطِيعُوا اللَّهَ " والسلطة الثانية عبر عنها بقوله : " وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ " ثم قال عن أولى الأمر وهم أصحاب الحل والعقد وأهل الاجتهاد والنظر ، والمتميزين في الأمر بعقولهم المفكرة وتحصيلهم العلمي ، وبقدرتهم على الاستنباط ، هؤلاء هم أولو الأمر . قال : " أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوتِي الْأَمْرَ مِنْكُمْ " . وتلاحظون معنى أنه لم يذكر كلمة أطيعوا إلا في جانب الله حيث قال " وَأَطِيعُوا اللَّهَ " ، وفي جانب الرسول حيث قال " وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ " ولكن عندما أتى لأولى الأمر قال " أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوتِي الْأَمْرَ مِنْكُمْ " ، ولم يقل أطيعوا الرسول وأطيعوا أولى الأمر ، وهذا يدل على أنه يريد أن تكون طاعة أولى الأمر في دائرة ما رسمه الله ورسوله وملحقة بهذه الدائرة وليست استقلالية ، فهذا هو معنى قد تليده العبارة في هذا الأسلوب الكريم ، ثم إننا نأخذ منه أن الله سبحانه وتعالى جعل شريعته تؤخذ أولاً من أمر الله ومن كتاب الله ثم من مصدر آخر رئيسي هو سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وجعل لها مصدراً ثالثاً ، هو اجتهاد المجتهدين ، وتدبر المتدبرين . ومن هنا ، نقول بأن الاجتهاد مصدر من المصادر ما دام في دائرة الأصول الإسلامية وفي دائرة كتاب الله وسنة رسوله ولا يصادم نصاً صريحاً منهما . فلكل إيمان الحق في أن يفكر في هذه الشريعة ما دام أهلاً لهذا التفكير . ولم يقيد الله سبحانه وتعالى هذا الحق ولم يجعله لمالك فقط ، ولم يجعله لأبي حنيفة فقط ، ولم يجعله للشافعي فقط ، ولم يجعله لجعفر الصادق فقط ، ولكن جعله لكل مسلم قادر على أن يفكر ، سائراً على مقتضى النظر في دائرة الشريعة الإسلامية وفي دائرة الأصول الإسلامية ، وقرر أن كل مجتهد معذور ، بل لكل مجتهد الحق في أن يخطئ أحياناً وفي أن يصيب ، فمن أصاب فله حفظان أو أجران ، ومن أخطأ فله أجر واحد . فلا توجد حرية فكرية في الدنيا أكبر وأعظم وأجل وأقدس من هذه الحرية ، حيث لا يكتفى فقط بأنه لا يعاقب المخطئ وإنما يثيب المخطئ ، ولا يحرمه من الحظ والأجر .

وأمر آخر في هذه الناحية ، هو أن الشريعة الإسلامية لم تجئ كلها نصوصاً في كتاب وسنة ، وإنما جاء بعضها عن طريق التدبر والتأمل ، ورعاية

المصالح ، واختلاف الظروف والبيئات والأحوال . وهذا هو الذى يصوره اجتهاد المجتهدين . وفتح باب الاجتهاد إلى يوم القيامة فجاءت الشريعة بناحية من التوالى لا يسوغ الاختلاف فيها وليست محل اجتهاد ولا محل نظر ، ولا يصح للناس أن يختلفوا فيها ، ولا أن يتقاطعوا بمسببها ، وهى الأصول الرئيسية الأساسية للإسلام . الله واحد ، محمد رسول الله . القبلة التى يجب أن يصلى إليها جميع المسلمين هى للكعبة ، القرآن كلام الله ، وهو ما بين الدفتين ، الله له رسل ، له ملائكة ، عيسى رسول ، الياقوت رسول ، إسحاق رسول . كل هذه أصول . هناك بعث ، هناك نشور ، هناك جنة ، هناك نار ، هذه لم يرد فيها ألفاظ فى القرآن الكريم محتملة للمعنيين ، ولا يسوغ الاجتهاد فيها ، لأنها لا تتغير بتغير الظروف ، ولا تتغير بتغير الزمان والمكان . فالله واحد منذ كان الخلق ، وقبل أن يكون الخلق ، ولا يمكن أن يكون واحداً فى القرن الأول ثم يكون اثنين فى القرن الثانى أو ثلاثة فى القرن الثالث ، بل هو واحد أزلاً وأبداً ، فإذن هذا الأمر ليس خاضعاً للاجتهاد وليس خاضعاً للنظر ولا للتكثير ولا لأن يختلف فيه اثنان ، أو ينتطح فيه نزلان ، أما التوالى الأخرى التى يمكن أن يختلف فيها المختلفون فقد جاءت بعبارات محتملة لأن يفهمها مالك بكذا ويفهمها الشافعى بكذا ، ولأن يأخذ منها صاحب العصر الحديث كذا ، ولأن يأخذ منها من كان يعرش فى العصر القديم كذا ، فهذه رحمة ، ولذلك يقول الأثر المشهور : إن هذا الاختلاف فى الفقهى الفروع لا فى الأصول إنما هو رحمة مهداة من الله ، ويجب أن يكون فى الأمة نوعان ، النوع الأول : وهو الأصول الرئيسية التى تتوحد عليها الأمة وتجمعها ، فكل أمة لها جامعة تجمعها فى لغتها وفى أخلاقها وفى أهدافها ، وفى كل ما تؤمن به من الأصول فلا يصح الخلاف فى هذه الجوامع وفى هذه الأصول الرئيسية ، ويجب فى نفس الوقت أن يكون للأمة ما تختلف فيه حتى لو لم يكن الخلاف موجوداً لوجب أن نوجده ، وهذا فيه حرية للأفكار ، فيه تمرين للعقول ، وفيه إشعار للإنسان بأنه غير مقيد ومكبل بنصوص حرفية يعيش فيها ويموت عليها . فوجب إذن أن يكون هناك خلاف فى الفروع . وإذا لم يوجد

الخلافة فى الفروع فيجب أن نوجده وأن نعمل عليه ، كما يقول بعض القادة فى العصر الحاضر : لو لم تكن المعارضة موجودة لأوجدتها .

شئ رابع آخر أقوله فى هذا الجانب أيضاً ، وهو إن الشريعة الإسلامية حين فتحت باب الاجتهاد وقسمت المسائل إلى أمور نصية لا يجوز الاجتهاد فيها ، وإلى أمور يمكن النظر والاجتهاد والاختلاف فيها ، هى أيضاً قد فرقت بين نوعين وهما نوع العبادات ونوع المعاملات : فالعبادات لها قاعدة معينة : لا يعبد الله إلا بما شرع ؛ على معنى أنه لا يجوز لى أن أحدث أمراً من القرية أو أمراً من العبادة فلترتب عبادة من عندى وأعبد الله سبحانه وتعالى عليها ، ولا يصح لى مثلاً إذا أمرنى الله بأن أصلى الظهر أربع ركعات أن أقول فلأصل الظهر ثمانى ركعات زيادة فى الخير ، لا يجوز لى إذا أمرنى الله أن أركع فى الركعة الواحدة ركوعاً واحداً ، أن أقول " أزيد الخير خيراً وأركع ركوعين أو ثلاثاً " إن هذا يكون إنشاء لعبادة لم يأذن الله سبحانه وتعالى بها ، فكل عبادة لابد أن تنتظر أولاً أهى مشروعة شرعها الله ؟ أجاز بها النص ؟ كل قرية تتقرب بها إلى الله سل نفسك أولاً هل شرع الله التقرب بهذه القرية ؟ وهذا من شأنه أن يدرأ عنا جميع البدع ، وأن يمد أبواب جميع الخرافات فى العالم الإسلامى ، لأنه يجعلنى لا أعبد الله إلا بنص واضح وشريعة محكمة ، فإذا قال الله اعبدن بطريقتة الصيام فى شهر معين هو شهر رمضان ، فلا أقول أنا أعبد الله فى شهر يوليو أو فى شهر مارس أو شهر شعبان ؛ ولكن أقول ما دام الله شرع هذا الشهر بالذات فيجب أن أتقبله بذاته وأن أعبد الله بما شرع ولا أشرع من عندى .

أما شأن المعاملات فليس كهذا الشأن ، وأحب أن تتأملوا جيداً إلى هذه الناحية ، إنها ناحية هامة لو التفتنا إليها لنفقتا فى عصرنا الحاضر ، إنه ليس من شأن الشريعة الإسلامية ولا أية شريعة من الشرائع أن تشرع أنواع المعاملات ، ما معنى هذا الكلام ؟ معناه : ليس من شأن الشريعة أن تقول هذا نوع معين من الشركات اسمه شركة الوجوه أو شركة العنان أو شركة كذا فلا تتعاملوا أبها المسلمون إلا مع هذه الأنواع من الشركات التى كونتها أنا ووضعت

صفتها أنا ، ولكن مهمة الشريعة أنها تنظر فيما يتخذه الناس من أبواب المعاملات فتقول : هذه الأبواب والصور التي يتعامل عليها الناس موافقة لغرضي ولمتلى العليا : وليس فيها مشاحنة ، وليس فيها غش . وليس فيها خداع . إن كنت كذلك موافقة لمتلى التي أتيت بها ، فإني أقبلها وأرحب بها ، وإن كانت تنافي أصلاً من أصولي أو تنتكر لمثل أعلى من المثل التي جئت بها فإنا إما أن نغيرها وإما أن نأخذها وأهذبها . هذه مهمة المشرع فقط ، وليست مهمة المشرع أن يولد لنا عشرة أنواع من المعاملات مثلاً ويقول : تعاملوا على أساس هذه المعاملات فقط ، كلاً : فالرسول صلى الله عليه وسلم ذهب إلى المدينة فوجدهم يفعلون كذا ويتجرون على النحو الفلاني ويتشاركون بالشركة الفلانية ، وهكذا وجد أوقافاً من المعاملات فكان عمله دالراً في أنه ينظر ويقيس هذه المعاملات بحسب مثله وبحسب قواعده التي جاء بها من عند ربه ، فما وجده سليماً قبله ، وأقر الناس عليه ، وما وجده مختلفاً وغير صالح للتهذيب ألقاه بالمرّة ، وما وجده يجب أن يترخص فيه بعض الترخص مراعاة لصالح الناس ترخص فيه وتنازل عن بعض القيود أو الشروط لئلا يشدد على الناس ويسبب لهم حرجهم ، إذا نظرنا إلى هذا المبدأ فإننا نستطيع أن نستقبل ألوان الشركات وألوان المعاملات متبدلين فيها ، فالأصل في المعاملات الحل والإباحة حتى يتبين أنها مصالحة للشريعة فإذا لم يتبين فهي مباحة . ولا يجوز لنا أن نقول : إن الله حرمها ، لأن الله لم يأذن بأن تحرم شيئاً وأن تفتروا عليه الكذب ، ولكن ابحث . فإن وجدتتها تخالف مثلاً إسلامية أو تصادم نصوصاً إسلامية أو قواعد إسلامية فإرفضها ، وإلا فاقبلها . وبذلك نكون قادرين على مساندة الاتجاهات الاقتصادية القادرين على منافسة كل أرباب الأموال إذا اعتنقنا هذا الروح وهذا المبدأ ولم نسرف في تحريم الصغيرة والكبيرة دون دراسة ، ودون عرض لها على مناهج الشريعة .

الدعامة الثالثة :

اخصر وأرجع إلى الدعامة الثالثة من الدعامة الثلاث ، وهى مجئ التشريع على قدر الطاقة. إننى قد أقبل التقيد وقد أعترف بحق الذى يقودنى وبأنه سلطة مشروعة ، ولكن بعد ذلك يبقى شئ : هل ما جاء به هذا التشريع فى طائفتى هل أنا قادر على القيام به ؟ وإذ أردت أن نطاع فأمر بما يستطاع . أما أن ترمى فى وجهى بقاتون لا أطيقه ولا أتحمله فإتنى وإن قبلت مبدأ القيد ، وإن اعتبرته أهلاً لأن تأمرنى وتنهاى وصاحب سلطة فى شأى ، لكن لابد أن أفكر هل الذى أمرتى به فى طائفتى ، فى قدرتى ؟ فالقرآن الكريم لم يشرع شيئاً إلا وهو فى طاقة الإنسان : " لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وَنَعَهَا" (البقرة: 286). " لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا " (الطلاق: 7) . الشريعة الإسلامية فيها مبدأ سار فى كل فرع من فروعها ، وأحب أن تأخذوا هذا المبدأ وأن تنتقلوا به فى جميع الفروع كأنه مصباح كشاف ، هذا المبدأ هو " وسطية الإسلام " نعم هذه الوسطية التى يذكرها القرآن الكريم فى قوله تعالى : " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ " (البقرة: 143) وليست الوسطية إلا أن الله أتى بكل تشريع فجعله وسطاً بين الطرفين لا إفراط ولا تفريط ، لا انحياز إلى جانب اليمين ، ولا انحياز إلى جانب اليسار ، إذا سألتنى مثلاً عن تعدد الزوجات فإتنى أقول لك : كان الإسلام بين أمرين إما أن يمنع تعدد الزوجات منعاً باتاً . وبذلك يكون قد غرض النظر عن بعض الأحوال الاجتماعية التى تحتم أن يعدد المرء الزوجات لأن هناك أحوالاً كذلك ، ولو وجدت حالتان أو ثلاثة ، لكان على الإسلام أن يراعى أمرها. فالإسلام لم يكن يسعه أبداً أن يقول كما قال المسيحيون : الزواج من امرأة واحدة أبد الدهر ، وأن ينكر الحالات الاجتماعية المحتملة ، كما أنه لا يستطيع أن يبيح تعدد الزوجات إلى غير حد كما كان العرب وغيرهم يفعلون ، فقد قالوا " إن رمسيس " تزوج مائة امرأة وقالوا إن العرب كانوا يتزوجون أكثر من عشر نساء ، حتى إننا نجد فى الحديث أن الرجل كان يسلم فيأمره النبى صلى الله عليه وسلم إذا كان معه عدد من النسوة أكثر من أربع بقوله : " أمسك أربعاً

وفارق باقيهن" ثم إن القرآن الكريم لم يترك الأمر هكذا فوضى ، وإنما طلب أن يكون هناك مبرر للتعدد ، فطلب أن يكون الإنسان واثقاً من العدل بين الزوجات ، وقال : " فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ " (النساء: 3) ، فإذن لم يشرع الإسلام هذا الحكم عبثاً ، وإنما شرعه بعد دراسة لحالة المجتمع ، وبعد تأمل وبعد تبصر في معرفة الحالات التفصيلية ، ووصف الدواء للداء تماماً ، حتى كان دواء ناجعاً في كل عصر من العصور . وما هم أولاء الآن في ألمانيا بعد الحروب التي حدثت وبعد القضاء على كثير من الشباب ، وبعد أن كثرت النساء كثرة واضحة عن الرجال ، أصبحوا يتمنون أن يشرع لهم فسي قاتونهم تعدد الزوجات ؛ لأن المرأة هناك تقول : خير لي أن يكون لي نصف رجل على أن أكون محرومة من حظوظ الدنيا بعيدة عن الرجال . ولا أطول في بيان مبدأ الوسطية فإنه مبدأ تستطيعون أن تستحبوه معكم في كل الفروع . فخذ أي فرع من الفروع الفقهية وأي حكم من الأحكام الإسلامية القرآنية أو النبوية ، وانتظر وتأمل فيه تجد أنه هو الصراط السوي ، ولذلك يقول الله تعالى : " وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ " (الشورى: 52-53) ويقول : " إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ " (هود: 56) ربنا نفسه يتمدح بأنه نفسه على صراط مستقيم ، لا القواء إلى شمال ولا إلى يمين ، صنعه كلها واحدة وأحكامه كلها واحدة . مبالغه كلها واحدة في الصراط السوي الصراط المستقيم " اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ " (الفاتحة: 6-7) فهذا هو الصراط المستقيم ، أو المنهج الوسط ، أو وسطية الإسلام .

بعد ذلك نجد أن الإسلام تحقيقاً للدعامة الثالثة وهي دعامة التكليف بما يطاق ورفع الحرج عن الناس في تشريعاته . من قواعد الإسلام " المشقة تجلب التيسير " من قواعد الإسلام " الضرورات تبيح المحظورات " . من قواعد الإسلام " إذا ضاق الأمر اتسع " الإسلام يأمر بالوضوء ثم يشرع بجانب الوضوء التيمم

لأنه قدر أن حالة بعض الناس قد لا تمكنهم من التوضؤ إما لنفاد الماء فيقول له
 تيمم ، وإما لأن الماء موجود ولكنه غير قادر على استعماله فيقول له تيمم .
 يقول المالكية : إنه لو فرضنا أن إنساناً علم أنه لو استعمل الماء وهو صحيح
 معافى فسبب صيبه منه أذى فإنه يحل له أن يتم ويترك التوضؤ . ولو فرضنا أن
 إنساناً أحس بأن الماء بارد ، وأنه في وقت الصباح وليست له قدرة على
 استعمال هذا الماء البارد وليس عنده ما يسخن به هذا الماء ، فله أن يتيمم .
 هذا كله توسعة من الله سبحانه وتعالى . بل إن الأمر لا يقف عند هذا الحد ففي
 بعض الأحيان تكون هناك واجبات وواجبات قوية ، ويأمر بعد فعلها : انظروا مثلاً
 إلى إنكار المنكر : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذا شيء من خواص
 الإسلام . الإسلام يقول : " وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ
 بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ " (التوبة: 71) إن الأمر بالمعروف والنهي عن
 المنكر هو بمثابة إيجاد لرأى عام قوى واع يستطيع أن يقول للباطل هذا باطل ،
 ويستطيع أن يقول للخير هذا خير وهذا صلاح . أما الرأى العام المنكمش
 الضعيف الخائف فإن الله لا يحبه ، ولذلك يأمر المؤمن بالمعروف وينهى عن
 المنكر ، وهذا من خواص رسول الله " يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ " .
 ومع ذلك نجد أنه في بعض الحالات يكون الأمر بالمعروف ويكون النهي عن
 المنكر مترخّصاً في شأنه ، يقول ابن القيم في كتاب (أعلام الموقعين عن رب
 العالمين) : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان وهو في مكة كثيراً ما يمر
 على المنكرات ولا يستطيع تغييرها ويصبر عليها حتى أنه لما عاد وفتح مكة
 ووجد أنه عازم على أن يبني البيت على قواعد إبراهيم قال لعائشة كما يروى
 البخاري في صحيحه : (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنتي الكعبة على قواعد
 إبراهيم) وذلك يدل على أن الرسول كان ينظر إلى الأمر ويقدره بمقدار من
 الحكمة ورباطة الجأش ولا يهوله أمر من المنكرات ربما لو أنكره لترتب عليه
 منكر أعظم ، ولذلك يقول ابن تيمية: (إني قد مررت في يوم من الأيام على قوم
 من التتار المتسلطين يومئذ على بغداد فوجدت بعضهم يشربون الخمر في مجلس

فقام واحد من العلماء وأراد أن ينكر عليهم شربهم للخمر ، فقلت له : لا تنكر عليهم فإن الله إنما حرم الخمر والميسر لأنهما يصدان عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء تصدهم الخمر عن سبك الدماء وعن القتل فدعهم فهي أهون مما عصى أن يرتكبه لو لم يعاقروا بنت الحان!

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صناعة لها ذوقها وفنها قبل أن تكون أمراً يحتفظ به بعض الناس لأنفسهم ، ويتخفونه كأنه حق لهم من بين الناس أجمعين ، فهو يحتاج إلى تقدير ، ويحتاج إلى بصيرة وإلى فقه . ومن هنا نعلم أن الله سبحانه وتعالى في بعض الأحيان يبيع لك بعض الواجبات التي أوجبها عليك ، ولا يكلفك بها ، ومن أمثلة ذلك : من نذر أن يعصى الله فلا يعصه . ومن نذر ألا يأكل مثلاً فلا يجوز له أن يوفى بالنذر . من نذر أن يمشى إلى مكة وهو لا يستطيع أن يمشى إليها فلا يجب عليه الوفاء بهذا النذر (من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل التي هي خير).

انظروا معي تجدوا أن تشريع القرآن الكريم هو مظهر الحكمة والرحمة واللباقة ، واللباقة ، والدراسات النفسية ، ولذلك يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز : " يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَنَّكُمْ وَتَهْدِيَكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيُكُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ . وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَكُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا " (النساء: 26-27). فلكل أمة داع يدعو إلى الله ، وداع يدعو إلى اتباع الشهوات والفسق والفجور : دعوة الإحلال ، ودعوة التثبيت ، دعوتان في كل عصر من العصور وفي كل مجتمع من المجتمعات ، والقرآن الكريم يقول إنه لا يتبع دعوة هؤلاء الإحلاليين المفسدين : " وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ " (المؤمنون: 71) ويقول : " وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ " (الحجرات: 7) ، ثم يبين لنا العظمة في الإيمان وفي الإسلام فيقول : " وَكَانَ اللَّهُ حَبِيبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانِ وَرِيزَةً فِي قُلُوبِكُمْ " (الحجرات: 7) بهذه الرحمة ، وبهذه الحكمة ، وبهذه التشريعات المعتدلة ،

التشريعات الدارسة الفاحصة القوية المحققة للرحمة : وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ
الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ
الرَّاشِدُونَ . فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَبِعِزَّةِ اللَّهِ عَزِيزٍ حَكِيمٌ * (الحجرات: 7 - 8).

